مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 11 / العـدد:02 (جويلية 2023) ص 480– 498
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

تطوير المناهج التعلمية الشرعية، أسس ودوافع ومقترحات ـ دراسة تحليلية ونقدية ـ

Development Of Sharia Learning Curricula Foundations Motives And Proposals -Analytical and critical study-

محمد بلعالم
Mohammed Belalem
محرر معتمد بمجمع اللغة العربية بالشارقة (الإمارات العربية المتحدة)، hamoubay@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/04	تاريخ القبول: 2023/06/19	تاريخ النشر: 2023/07/13

الملخص: إن السعي إلى تطوير المناهج التعليمية الشرعية، يأتي قصد بلوغ النتائج المرضية، وزيادة الفعالية لهذه المناهج؛ على المستوى الفكري والتكويني والوعيّ، وتطويره يكون وفق منهجية علمية صحيحة، تستند إلى أسُس دينية فلسفية ومعرفية واجتماعية ونفسية وتربوية، لا وفق التيارات الغربية والمناهج المستوردة التي تريد أن تنال من المنظومة التعليمية الشرعية، وعليه فإن التطوير ينطلق من المرجعية الإسلامية، ومن خلال الخبراء في التربية في العالم العربي والإسلامي.

كما أن دواعي إعادة النظر والتمحيص للمناهج التعلمية الشرعية اليوم تفرضها التغيرات الحالية والمستقبلية، ذلك أن بعض المناهج لم تعد تستوعب مجريات العصر وتحدياته المحلية والإقليمية والدولية، ما يستوجب ملاءمة محتوياتها بإتمام وتصحيح عوارض النقص والخطأ، والسعي إلى تنقيح وتهذيب عناصرها ومكوناتها، بطريقة علمية صحيحة، وفق أسس قوية لائحة، مما يضمن صيرورتها في هذا العصر، وحتى تحقق الغايات العلمية والأهداف التربوية المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: المناهج، العلوم الشرعية، التطوير، الأسس، الدوافع.

Abstract: The pursuit of developing Islamic educational curricula aims to achieve satisfactory results and increase the effectiveness of these curricula on intellectual, educational, and awareness levels. This development should be based on a sound scientific methodology that relies on religious, philosophical, cognitive, social, psychological, and educational foundations, rather than Western trends and imported curricula that seek to undermine the Islamic educational system. Therefore, development should be based on Islamic references and through experts in education in the Arab and Islamic world.

Furthermore, the current and future changes necessitate a review and examination of Islamic educational curricula. Some curricula no longer accommodate the developments and challenges of the local, regional, and international environment, which requires adapting their contents and correcting any deficiencies and errors. The aim is to refine and improve their elements and components in a sound scientific manner, based on strong foundations, to ensure their relevance in this era and to achieve the scientific and educational objectives desired from them.

Keywords: Curriculum; Islamic Sciences; Development; Foundations; Motives.

المؤلف المرسل: محمد بلعالم، **الإيميل**: hamoubay@gmail.com

1. مقدمة:

إن من دواعي تجديد المناهج التعليمية الشرعية، ومحاولة الرقي بالمتعلم إلى مدارج الرشد، أَلْزَمَ الجامعات والمعاهد الشرعية على فتح باب الاجتهاد للأساتذة والباحثين المختصين، على نحو يواكب المستجدّات والطرق الحديثة في التعليم، فضلا عن العناية بما تنتجه بعض المراكز البحثية والملتقيات العلمية والمجلات الدورية، وما ينتج عنها من دراسات واستبيانات ميدانية، في محاولة لتطوير هذا الشأن المهمّ والحساس.

ولا شكّ أن ما نراه اليوم من عجز وقصور عن إخراج طالب يملك مقومات الفهم الصحيح، والملكة العلمية التي تؤهله لنفع المجتمع، والإجابة عن النوازل والإشكالات المعاصرة؛ يُعزى إلى بواعث شتّى وأسباب عدّة، غير أن من أوضحها في المناهج التعليمية الشرعية؛ الإغراق في التقليد، والجمود على المناهج القديمة؛ كالتلقين والتحفيظ والمحاضرة، حيث يكون المدرِّس قُطب الرّحى وأساس النظام التعليمي، بتحضير الدرس وإلقائه جامداً على الطالب، الذي يتلقاه بارداً دون جهد أو استقصاء وبحث، وبعدها يُطلب منه حفظ الصفحات واستظهارها يوم الامتحان، ما يجعل منه صورة مستنسخة، معطل الفكر ممنوعاً من الإبداع والإنتاج، كيف وقد كان يقتات على مسائل فرعية وجدلية، أميتت بحثاً وأشبعت درسا، لا طائل من بسطها ولا تمتُّ لحاضره بصلة، بل كيف يعقل أن يَصرف المتعلِّم سنوات طويلة في دراسة تخصص يُأمر بحفظ فروعه القديمة وإشكالاته الغابرة، دون محاولة مقارنتها أو الاستفادة منها في حل المعضلات المعاصرة.

من غير غفلة أن المناهج التعلمية الشرعية؛ يعول عليها المجتمع في صناعة الأجيال الصالحة، ذلك أنها السبيل الأمثل لتربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة صحيحة وهادفة، فبها يزرع الدين في النفوس ويستقوي وازعه، وبها تغرس المواطنة التي تسقى بماء العلم والمعرفة؛ لتثمر الإخلاص والانتماء، فضلا عن تلك الهجمات الغربية الماكرة –من دعاة التفسخ الديني والانحلال الخلقي– التي تسعى إلى إفساد المجتمع وتفكيك عرى الدين وثوابته، ما يجعل المناهج في حاجة لتعهد ومراجعة دؤوبة ومستمرة، للتَّعرُّف على مدى فاعليتها وكفاءتها في أداء وظائفها ورسائلها، في ظل التغيرات العالمية المتعاقبة، على كافة الأصعدة والمستويات العلمية والمعرفية والفكرية، الأمر الذي يفرض ضرورة المواكبة والتعامل الحسن مع تلك التطورات، من خلال إعداد الأجيال وفق مقتضيات العصر ومتطلباته.

فالواجب اليوم السعي بجدية لدراسة المناهج الشرعية، ومحاولة نقدها نقداً بناءً، واستفراغ الوسع في تطويرها، واستدراك نقصها وإصلاح مكامن ضعفها، ومحاولة الاستفادة من المناهج الحديثة، وفق معتقداتنا وأصول ديننا الحنيف.

وفي هذا المسعى قد وقفت على بعض ما دبجته يراعة الباحثين المُجِدِّين المُجَدِّدين من دراسات وأبحاث مهمة في هذا الباب، مؤملًا أن يكون هذا المقال إضافة لجهود هؤلاء الخيرين؛ فينضج البحث ويتقوى التأصيل، ويكتمل البنيان والنسق، فالتطوير والتجديد لا يؤتي أُكُله في مجال ما لم يغتن بتقادح الأفكار وتلاقح الأنظار، والتعاون على معضلات الرأي والاجتهاد، ومن أهم تلك الدراسات:

-المناهج الشرعية في الجامعات الإسلامية، للدكتور الصويغ عبد المحسن.

-أسس ومعايير الجودة في إصلاح وتطوير مناهج العلوم الشرعية، للأستاذ الدكتور: حذيفة عبود مهدي السامرائي.

-تحديات تغيير المناهج الشرعية في العالم الإسلامي، للدكتور: شريف علي حمّاد.

-مناهج علوم الشريعة وإشكالية التعريف والتصور، للأستاذ مسعود صبري.

وقد جاءت دراستي -في هذا الباب- مُحاوِلَةً إضافة ما يعين على التبصر بالوسائل المثلى لتطوير وتجديد المناهج الشرعية، ولا أزعم أن بها فصل الخطاب وإحكام الجواب، وحسبي أنني استفرغت الجهد للإجابة عن بعض الإشكالات، وإثارة بعض الأسئلة في مجال التطوير، قصد بيان مسالكه الهادية إلى الخير المرجو، ويمكن إجمالها في الآتي :

كيف يمكن الاستفادة من المناهج التقليدية المتبعة في التكوين؟ ما سبل تطويرها والنهوض بها؟

ماذا يمكن أن تقدمه المناهج التعلمية المعاصرة للتعليم الشرعي؟ مع عرض بعض التجارب الناجحة في هذا الميدان.

ماهي الثمرة المرجوة من تطوير المناهج في العلوم الشرعية، وما يمكن أن تقدمه للمعلم والمتعلم؟

ما دور علماء العصر في تطوير مناهج التعليم الشرعي؟

وفي هذا الإطار عنيت بجمع وصياغة بعض المقترحات النظرية والتطبيقية في تطوير المنهاج التعلمية في الميادين الشرعية، -لا أدعي أنني أبو جدتها، ولا حائز قصب السبق بعرضها، مع اعترافي بقلة البضاعة وكساد الصناعة-، غير أني استفرغت الجهد في تقديم دراسة تحليلية نقدية، أحسبها على نضج واستقواء، مؤملا منها أن تكون عدّة ومساهمة للنهوض بالمناهج على أسس سليمة، وطرق مستقيمة، ثم إن الخوض في هذا المضمار يقصد منه الباحث أن يُحفظ للعلوم الشرعية بهاؤها ويَطرد عطاؤها، فكان لزاما في كل عصر ومصر؛ تجديد معالمها وتجلية منازعها، حتى تكون مجابهةً للتحديات، مواكبة لمشارف التوقد الحضاري، هادية إلى سبل الخير وشطآن الأمان.

ولبلوغ الغاية والهدف المَنْشود من هذا العمل؛ ترسّمت منهجاً لا يخرج في الجملة عما درج عليه أهل البحث والتحقيق، من المعايير الأكاديمية والشروط العلمية، فقد استعنت بالمنهج الوَصْفِي التحليلي؛ في وصف المناهج التعلمية التقليدية منها والحديثة، من خلال دراسة بعض جوانبها وتحليلها قصد الوصول إلى بعض الدلالات والنتائج، كما توسلت بالمنهج النقدي؛ في تعقب بعض النقائص التي تعتري المناهج، وتستلزم المعالجة والتصحيح والإصلاح، وهذا كله مع الاستعانة ببعض المناهج الأخرى كلما دعت إليها الحاجة، معتذرا عمّا قد يشُوب هذا العمل من عَوَارٍ غير مقصودة، أسأل الله أن يعفو عنا ويغر لنا ويهدينا سبل الرشاد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والله الموفق لما يحبه ويرضى آمين.

2.المبحث الأول: تعريف المنهاج التعليمية:

يتردد في الدراسات الإنسانية العامة وكتب الأدب التربوي على وجه الخصوص مصطلح "المنهج" غير أن له معان متعددة ودلالات مختلفة بحكم السياق الذي ترد فيه:

1.2 تعريف المنهج لغة: وجمعه مناهج، وهو الطَّرِيق الْوَاضِح، ومنه قوله تعالى: {لِكُلّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً} [الْمَائِدَة: 48]. (أبو بكر، 1987، صفحة 498) (أبو الفيض، صفحة 251)

وعليه هو السبيل الموصل للغاية والهدف، واشتق من ذلك مناهج التعليم وهي برامج الدراسة، فيراد بها وسائله وطرقه وأساليبه.

2.2 التعريف التقليدي للمنهج:

ويعود أصل استخدام كلمة "منهج" –حسب بعض المختصين– للإغريق القدامى، وكان القصد منها الطريقة التي ينتهجها الفرد، أو النهج الذي يجريه ليسرع به إلى تحقيق هدف وغاية معينة. (مجمع اللغة العربية، 1979، صفحة 392).

ومن التعريفات المنبثقة عن هذا المعنى أنه: "مجموعة الموضوعات المختلفة المحددة للدراسة، في كل مادة من المواد الدراسية". (علي أحمد، 2001، صفحة 57).

وقيل هو: " مجموع المعلومات والحقائق والمفاهيم التي تعمل المدرسة على إكسابها للتلاميذ؛ بهدف إعدادهم للحياة، وتنمية قدراتهم عن طريق الإلمام بخبرات الآخرين والاستفادة منها، وهذه المعلومات والحقائق والمفاهيم تقدم للتلاميذ من مجالات مختلفة؛ علمية ورياضية ولغوية وجغرافية وتاريخية وفلسفية ودينية وفنية". (الوكيل، 1999، صفحة 6)

فهذه التعريفات كانت تتفق مع أهداف المدرسة التقليدية، حيث كانت المعرفة في نظرها خبرة تمثل التراث الثقافي والاجتماعي من مختلف جوانبه، وكانت المدرسة تَعْتَبِرُ أن مهمتها الأساسية تنحصر في تقديم المعرفة للطلاب؛ ليستطيعوا الحصول على وظيفة في المستقبل، فالمنهج في مجمله عبارة عن مقررات ومحتويات دراسية يُعِدُّها مختصون، انطلاقا من قناعتهم بضرورة تحقيق بعض الأهداف التربوية، وتكليف المعلمين بتدريسها بأي أسلوب يناسبهم، وإلزام الطلاب بحفظها واستظهاراها يوم الاختبار، دون اعتبار لاستعداداتهم وقدراتهم.

كما أن لهذا التعريفات عدة نقاط ضعف؛ حيث تركّز في مجملها على المعارف والمعلومات فقط، مهملةً مستويات النمو الإدراكية الأخرى: كالتحليل والتركيب والتطبيق والتقويم، فضلاً عن إهمالها لجوانب النمو الانفعالية والاجتماعية والجسدية والفكرية بمعناها الشامل، هو ما يفسر بغض الطلاب لبعض المواد المقررات الدراسية، خاصة تلك التي تهتم بالحفظ وتهمل جانب الميول والإبداع، فتنتهي صلتهم بتلك المواد عند انتهاء الدراسة.

كما يعاب على هذا المنهج أنه يعزز الفجوة بين المدرسة والحياة والمجتمع، بسبب الاعتماد الكلي على الحفظ وإهمال الجوانب الأدائية والعلمية والتطبيقية، كالفهم والتطبيقات الحية المرتبطة ببيئة الطالب، ما يقتل روح الإبداع والابتكار عنده، حيث أن المنهج حين لا يراعي قدرة الطالب وطاقته، يجعله يرى التضخم في المقررات الدراسية وعدم ارتباطها ببعضها، ما يُعَوِّد الطالب على السلبية وعدم الاعتماد على النفس واللجوء إلى الغش، كما يعمل هذا المنهج على تقييد حرية المعلم؛ من خلال حصر دوره في شرح الدرس وتحفيظه واستظهاره، كل ذلك يميت دوره كقدوة حسنة يعول عليه في تغيير السلوك وتقويمه.

ومن هنا يظهر أن بعض الجامعات اليوم ورثت هاتين الوظيفتين الأساسيتين وهما: جمع المادة العلمية، وتيسير نقلها للطلاب، فالناظر في طرائق تدريسها يجدها تعتمد على (إلقاء – محاضرة – تسميع)، واقتصرت طرائق التقويم على امتحانات في نهاية المقرر؛ لقياس ما يحصله المتعلم من المعلومات فقط، والعلاقة بين المعلم والمتعلم علاقة تسلطية دكتاتورية، تهمل الفروق الفردية بين المتعلمين، ولا يزود المتعلمين بالمهارات العملية التي توسع مداركهم، من خلال النقاشات العلمية في مسائل مستجدة أو نوازل المعاصرة، والعمل على إعداد أفراد قادرين على التكيف مع مجتمعهم ومتطلبات الحياة. (حمد عبد العزيز، 1985، صفحة 42) (علي أحمد، 2001، صفحة 58)

3.2 التعريف الحديث للمنهج:

قد تطور مفهوم المنهاج كما تطورت المفاهيم التربوية الأخرى، ومازال الجدل مثارًا وموصولا حول قصور بعض المنهاج ونزارة إنتاجها ومُخرجتها، ولا أظن أن لهذا الجدل نهاية تطوي بساطه، ما لم يُعْنَ الباحثون

المعاصرون بدراسة ذلك وبيانه، وقد تعددت التعريفات في هذا الباب، غير أنها متقاربة في العموم إلى حد التطابق مع اختلاف يسير في التعبير والمعنى، ونذكر منها:

هو: "جميع ما تمنحه المدرسة من معلومات وأنشطة وتوجيهات تحت إشراف تربوي شامل". (إسحاق أحمد، المناهج التربوية بين الأصالة والمعاصرة، 1984، صفحة 9)

ويعرفه عبد المحسن الصويغ بأنه: "مساق دراسي منظم في المدرسة والجامعة". (عبد المحسن، 2002، صفحة 11)

كما عرفه محمد عزت عبد الموجود بأنه: "مجموع الخبرات والأنشطة التي تقدمها المدرسة للتلاميذ، بقصد تعديل سلوكهم وتحقيق الأهداف المنشودة" (محمد عزت و زملاؤه، 1981، صفحة 11).

وعرفه محمود الحلية بقوله: "هو مجموعة من الخبرات التربوية التي تهيؤها المدرسة للتلاميذ داخلها وخارجها، بقصد مساعدتهم على النمو الشامل في الجوانب العقلية والدينية والاجتماعية والجسمية والنفسية والفنية، نموا يؤدي إلى تعديل سلوكهم، ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة" (مرعي، 2002، صفحة 27)

وعرفه د. عبد الرحمن صالح عبد الله تعريفا شرعياً فقال: "هو مجموعة الحقائق الخالدة المستمدة من الكتاب والسنة، وجميع المعارف والأنشطة التي تنظمها المدرسة وتشرف عليها، بقصد إيصال كل متعلم إلى كماله الإنساني، بإقراره العبودية لله سبحانه وتعالى". (عبد الرحمن صالح، 1991، صفحة 23)

ولعل هذا التعريف الأخير يدرج تحت التعريف الأول، غير أنه وصف للمنهج الدراسي الإسلامي، كما تتفق هذه التعريفات على بيان الهدف من التعليم، وهو الذي يوجه المؤسسة ومنهاجها، فإن كان الهدف إسلامياً تربويا، فهي بمنهاجها وما يدور فيها ستكون في إطار هذا الهدف السامي، والذي ينبغي أن يكون ماثلا حاضرا في الأذهان وفي الميدان، فتكون المؤسسة التعليمية ميدان إعداد وصنع الرجال على هذا الكمال الإنساني، الذي خَلَقَ الله الإنسان من أجله، وعليه فإن التربية والتعليم ليست منفصلة عن ديننا الحنيف، بل هي أول طريق إليه، قال تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} [العلق: 1].

والمتأمل لهذه التعريفات يدرك أن المناهج التعليمية لا تقوم على البرامج الدراسية ولا على المقررات والخطط والمواد والمحتويات الدراسية وحسب، بل أضحت اليوم تنظر للتعليم بأبعاد مختلفة وزوايا متعددة، فتشمل الأهداف والاستراتيجيات التدريسية وأساليب التنظيم المختلفة، والنشاطات التعليمية والتقويمية، مع اعتبار الظروف المتغيرة والإمكانات المتاحة، قصد اكتمال النمو الشامل لكل الطلاب، وتعديل سلوكهم للتفاعل والتأثير الإيجابي الفعال مع البيئة والمجتمع.

فقد أصبح المنهج في التربية والتعليم لا ينحصر في الكتاب والمقرر، بل يؤكد الكثير من الخبراء والباحثين أنه يشمل جميع الخبرات والأنشطة التي يتلقاها الطلبة تحت إشراف المؤسسة التعليمية، وأن المنهج الإسلامي التربوي الذي يستمد عناصره من الكتاب والسنة، وهو منهج رباني كامل وشامل، يصل الإنسان بغايته التي خلق لأجلها. (عبد اللطيف فؤاد، 1975، صفحة 70) (إبراهيم ، 1406هـ، صفحة 31)

3.المبحث الثاني: إصلاح المنهاج التعليمية الشرعية، وتطوير أساليب تدريسها:

لا ينفك التطوير عن المنهج ولا ينفصل عنه، ذلك أن المناهج التعليمية بمفهومها العام –كما سبق بيانه– هي تلك المفاهيم والأفكار التي يدرسها الطالب في صورة مواد دراسية، فالتطوير يشمل الحياة التعليمية بكل أبعادها وما يتصل بها من قريب أو بعيد، فيركز على المواد دون أن يهمل رعاية الوسائل التعليمية، واستراتيجيات التعليم والتدريس ومن يقوم بإعدادها، بلوغا إلى المقررات ونظام التقويم، مع العناية بالطالب وبيئته ومجتمعه الذي ينتمي إليه، وصولا إلى المُدَرِّس وطريقته في التعليم وإيصال الأفكار وطريقة عرضها، ذلك أن الإصلاح –وفق خبراء تطوير المناهج وإصلاحها– ينبغي أن يشمل الحياة التعليمية بكل أبعادها ومتطلباتها وكل ما يرتبط بها، وعليه وجب أن يكون الإصلاح عملية علمية وتعليمية تقوم على التخطيط والتنفيذ والتقويم، بشكل يضمن تقدم المجتمع ورفاهيته، ويحقق أهدافه ومطالبه.

1.3: إصلاح المنهاج التعليمية الشرعية:

إن مفهوم الإصلاح يقوم على التحسين والتعديل، وذلك من خلال توسيع مدارك المنهاج الشرعية الحالية ونظامها، كإدخال بعض التعديلات في الأهداف وطريقة صياغتها، أو من خلال إضافة بعض الأفكار والخبرات إلى محتوياتها وموادها، وأيضا بإصلاحات جادة على المنهاج، وكذا توثيق عرى الروابط بين تلك الخبرات والمحتوى المنهجي، دون المساس بالهيكل العام ومقاصده، وليكون هذا الإصلاح ذا قيمة ونتائج مرضية؛ ينبغي أن يكون أكثر شمولية واتساعا؛ ليضم كل جوانب المناهج التعليمية وعناصرها، من أهداف ومقررات ومحتويات، والعمل على خلق جو مناسب في المدرسة والجامعة بتنظيم الإدارة وتكوين الأساتذة والمحاضرين، ويتجسد ذلك كله من خلال التخطيط العلمي والتجريبي في الأشكال التالية:

أ. الاعتماد على الدراسات المقارنة؛ حيث يتم مقارنة المنهاج التعلمية الشرعية بغيرها من المناهج، والتي قطع الخبراء والمختصون فيها أشواط كبيرة في البناء والإصلاح والتحسين، وبالنظر لما قدمته تلك المناهج من ثمرات يانعة ونتائج مبهرة، والاستفادة من تلك الأسس الرصينة والتجارب العلمية المتينة؛

ذلك أن التطوير يكون وفق التجريب والتطبيق، وكذا محاولة تعديلها وتكييفها لتتناسب مع العلوم الشرعية وخصوصيتها، لبيان ما يخدم مناهج العلوم الشرعية وما لا يتناسب معها.

ب. التطوير من خلال البحوث العلمية والتجريبية والتي أفرزت وجوب استحداث أساليب واستراتيجيات وتنظيمات جديدة.

ج. التطوير من خلال استشراف المستقبل، بالاعتماد على الاستطلاع العلمي المبني على التوقع والاحتمالات، والاعتماد على المرونة في مواجهة المواقف والمستجدات. (قورة، 1977، صفحة 238)

بالاعتماد على هذه الأشكال والأساليب؛ يكون تطوير المناهج الشرعية عملية شاملة، انطلاقا من فلسفتها وأهدافها، وانتهاء بعملية تقويمها، وعليه فإن عملية التطوير الشاملة للمناهج الشرعية يجب أن تبدأ بتطوير الأهداف، تجديدا وتنويعا، وفي ضوء ذلك تُختار المواضيع الدراسية وأساليب تنظيمها، مع التركيز على المواضيع التي تفيد المجتمع اليوم، وربطها بالتراث العلمي الشرعي، من خلال المقارنة والمقاربة بينها، والاستفادة من القواعد والأسس التي اتبعها العلماء في دراستها، كما يعتمد –في هذا الباب– على نظريات علم النفس، ليتم اختيار طرق التدريس وأساليب التعليم، والتي قد تتغير بعض الشيء عن الأساليب القديمة نظرا لتجدد المحتوى وتقدم الخبرات العلمية، فيعتمد مثلا على إدخال تقنيات حديثة؛ لزيادة قدرة المحاضر على ضبط الفروق الفردية بين الطلاب، فينتج عن ذلك تطوير أساليب القياس والتقويم والامتحانات، بحيث تكون قادرة على التقويم الصحيح للطالب، ومدى استيعابه للمواد وقياس ما حققه في مختلف المجالات العقلية والمهارية والوجدانية.

2.3 تطوير أساليب التدريس في العلوم الشرعية:

وعلى هذا فقد يكون من الحكمة عند تصميم برنامج أن يراعى وجود مجموعة من الحقائق، والمفاهيم والتعميمات، والمهارات كحد أدنى لجميع الطلاب، ثم يراعى بعد ذلك بدائل وخيارات متعددة، بحيث تشبع الرغبات والحاجات المتنوعة لكل طالب، أو مجموعة من الطلاب، فالصعوبة تكمن في تصميم ذلك المنهج الذي يحتوي على مواد وخبرات أساسية للجميع، وأخرى متنوعة بحيث تلبي الحاجات المتنوعة طبقا لاختلاف الفروق الفردية بينهم. (عبد الغني، 2016، صفحة 323)

وقد يكون حل المشكلة عن طريق التنوع في الطرائق المستخدمة في الموقف التعليمي الواحد، واستخدام أفكار جديدة، ذات صلة المجتمع والعصر ومشكلاته، وأيضا باستخدام الوسائل المعينة على المنهج، وتغيير السلوك في الاتجاه المرغوب، وعلى هذا فالمنهج المطلوب هنا هو الذي تتوازن فيه الأنشطة، التي تنمي الجوانب المعرفية

والوجدانية والحركية في الطالب، وليس هناك مهرب من حقيقة أن عمل منهج مثل هذا، وتطبيقه على طلاب العلوم الشرعية أمر في غاية الصعوبة، فهو يتطلب مدرسا معدا إعدادا شرعياً وأكاديميا ومهنيا جيدا، ولكن يمكن القول بأن تزايد الموجود من الوسائل السمعية والبصرية؛ قد يساعد المدرسين في مهمتهم، ولكن على المدرسين أن يكونوا مدربين أثناء إعدادهم على استخدام هذه الوسائل، فهناك الكثير من الوسائل التي أصبحت مستعملة بواسطة كثير من المدرسين مثل الكتب، والصور، والأفلام، والشرائح، والتسجيلات، والشرائط، والراديو، والتليفزيون.. إلخ. (علي أحمد، 2001، صفحة 234)

ولكن المشكلة ليست في استعمال هذه الوسائل من المدرسين، ولكن في طريقة استعمالها، فالطلاب قد يستخدمون وسائل معينة لتحقيق أغراض معينة، كما أنهم قد يستخدمون بعض الوسائل بمهارة، فقد اعتادوا هذه الأيام على استخدام المعدات والمخترعات الحديثة في المنزل، مثل الهواتف الذكية والحواسيب والأجهزة الإلكترونية والأتوماتيكية، فالعالم اليوم هو عالم التكنولوجيا والاختراعات العلمية، وعالم الأقمار الصناعية، ولا ريب أن إنشاء جسر بين عالم المعاني، والأفكار النظرية، وعالم المدركات الحسية، من الأمور الأساسية في التعليم، كما أن سد هذه الفجوة من أهم الأمور التي يجب أن يقوم بها المنهج الشرعي اليوم.

كما أن إدخال الوسائل المُعينة في عملية التدريس ليس بالأمر اليسير، فهو يتطلب مراعاة الدقة في اختيار المادة العلمية والأجهزة المناسبة لها، والطريقة الصحيحة لاستخدام هذه الأجهزة، ولا يستطيع المدرس بمفرده أن يقوم بكل هذه المسؤوليات، فهذا يقتضي تعاون الخبرات في عملية تخطيط المنهج، كما أنه يقتضي تعاون أعضاء هيئة التدريس في عملية تنفيذ المنهج وتوزيع العمل بينهم، كما يقتضي أيضا تعيين فني أو فنيين للإشراف على الأجهزة وإعدادها للاستخدام، كما أنهم يجب أن يكونوا معدين للعمل كمستشارين للمدرسين. (إبراهيم ، 1406هـ، صفحة 79).

4 المبحث الثالث: المشرفون على تطوير المناهج وأسس لتجديدها:

يُعدُّ حذف مواد العلوم الإسلامية من بعض التخصصات والمستويات التعليمة في الجزائر، مؤشرا خطيرا على تغلل بعض الأطراف العلمانية المدعومة من الغرب، فقد قطعت شوطا – مع الأسف– في تنفيذ أجندتها ومخططاتها الماكرة الخبيثة، والتي تسعى لجعل هذه المادة جوفاء، وكذا علمنة مناهج التعليم الديني أو بقصد تجريدها من محتواها وأسلوبها ومنهجها، وذلك يعتبر أحد العوامل التي تعطل التكوين، والفهم الصحيح للمفاهيم الإسلامية، فتشويه المناهج الدينية وتغييرها أمر جد خطير؛ حيث إن التغيير والحذف والاستبدال يختلف عن التطوير والتحسين وهندسة المنهاج، الذي يتضمن التشييد والتطبيق والتحسين؛ لجعل المنهاج نظاماً يؤدي وظيفة

معينة، لدى المتعلم ويرتكز على إنتاج المنهج وتحسينه وتقدير فاعليته في الحياة، وجب التركيز على من يشرف على التطوير والإصلاح، ورعاية هذا الأمر والاهتمام به.

1.4 أولا: من يشرف على تطوير المناهج الشرعية:

إن تطوير مناهج العلوم الشرعية يُبنى على أساس جعلها أكثر فعالية، على المستوى الفكري والتكويني، وكذا بث الوعي لإبراز أهميتها ومكانتها بين العلوم، وينطلق التطوير من مرجعية الإسلام ووسطيته، ومن خلال الخبراء في التربية في العالم العربي والإسلامي.

فعملية التطوير عملية تعاونية، يشترك فيها العديد من الجماعات والمؤسسات والأفراد، من المدرسة والمجتمع المحلي معاً، ويعتبر المعلم المنفذ للمنهج، وعاملاً مهماً في نجاح أي تطوير للمنهج، والطالب باعتباره مستفيداً من عملية التطوير له دور. (شريف علي، 2007، صفحة 9) (إسحاق أحمد، نحو صياغة إسلامية لمناهج التربية والتعليم، 1399هـ، صفحة 9)

وللحديث عن تطوير منهاج العلوم الشرعية، فإنها من اختصاص خبراء المناهج وعلماء الشريعة الإسلامية وأساتذة التربية في الجامعات والمفكرين من مختلف المجالات والتخصصات، وذلك من منطلق ذوي الكفاءة والإخلاص والشجاعة والوعي، فهم القادرون على تطوير المنهاج بشرط توافر الضوابط المنهجية والموضوعية؛ لضمان تحقيق الهدف المشروع من التطوير، بعيداً عن التشويه والاستلاب، بل في إطار ثوابت العقيدة الإسلامية وقيم المجتمع، بعيداً عن الرضوخ للضغوط والإملاءات الخارجية.

كما ترتبط عملية تطوير المنهج المدرسي بصناع القرارات الخاصة بالسياسة التعليمية، وبصناع القرارات التطبيقية من المديرين والمعلمين، وهي القرارات التي تتعلق بتطبيق السياسة في البيئة الجامعية والمدرسية والمواقف التعليمية، بمعنى أن التخطيط والتطوير عملية متكاملة بالنسبة للمنهاج؛ حيث يحتاج التطوير إلى تخطيط، ويحتاج التخطيط إلى تطوير مستمر في ضوء التجريب الميداني للمنهج، وعملية التخطيط والتطوير تتم وفق بيانات واضحة ومحددة، وهي عملية علمية مبنية على قرارات وبيانات كافية، بالنسبة للمصادر التي يجب أن ينطلق منها المنهج. (شريف علي، 2007، صفحة 13) (حمد عبد العزيز، 1985، صفحة 43)

2.4 ثانيا: أسس تجديد المناهج الشرعية وتطويرها:

أن التطوير السليم للمناهج الشرعية يكون وفق منهجية علمية صحيحة، تستند إلى أسس فلسفية ومعرفية واجتماعية ونفسية وتربوية، لا وفق التيارات الغربية التي تريد أن تنال من ثوابت ديننا الحنيف، فهم يسعون إلى ضرب الإسلام في مقتل؛ بالنيل من قواعد وثوابت الدين، وإلغائها وحذفها من التعليم، وتهميشها داخل المجتمع.

ولا يمكن تطوير منهاج التدريس في العلوم الشرعية إلا من خلال نقدها نقدا بنيويا، يقوم على أسسٍ وثوابت رصينة، وذلك انطلاقا من دراسة نقاط ضعف المناهج القديمة في تجربة الخرجين والباحثين، ومدى فشلهم بسبب هذه المنهاج، وهذا ما أكده الواقع، وخاصة في بحوث الماجستير والدكتوراه، ثم نستفيد من المنهاج الحديثة. (إسحاق أحمد، نحو صياغة إسلامية لمناهج التربية والتعليم، 1399هـ، صفحة 22)

ويتفق خبراء المناهج الشرعية على أن لهذا التطوير سبلا ومنطلقات فكرية، يجب أن تكون نبراسا ودليلا له، وبعد جمع لتلك الأسس والمنطلقات واستقرائها من مظانها، رأيت أن أتحدث عنها في نقاط؛ طلبا للاختصار، وحسن العرض والنظام، وحتى يمكنَ ذكر جلها ولا تتكرر أو تتداخل في بعضها، وعليه أجملها فيما يلي:

1. الإسلام هو المنهج الأمثل للحياة الإنسانية في كل زمان ومكان؛ لأنه منهج شامل لنظام الحياة، وهو القادر على البقاء والعطاء والاستمرار، على اختلاف العصور والبيئات.
2. التصور الإسلامي للحقيقة الألوهية والكون والإنسان والحياة، أساسه إن الإسلام هو النظام العالمي العام الذي لا يقبل الله تعالى بنظام غيره؛ لأنه لا يقبل ديناً غيره. (شريف علي، 2007، الصفحات 13-14)
3. ربط عملية التكوين العلمي بالواقع، وذلك بإيجاد فلسفة واضحة تحدد وجهة النظر الصحيحة حول الطبيعة البشرية، وتكون جزاء من المواد التي يدرسها طالب الشريعة، ويكون على علم بالتغيرات وتطور الأحداث المحيطة به؛ لأن الواقع له دخل في تكييف النصوص؛ ولأن الذي لا يعي واقع الأمة من الصعب جدا أن يفهم أحكام الله بالطريقة التي تعالج بها مشكلات الأمة.
4. إبعاد الأبحاث التجريدية التي لا ينبني عليها عمل، والتي لا علاقة لها بواقع الناس وحياتهم، ولا ثمرة علمية فيها.
5. تفعيل مادة مقاصد الشريعة في كافة التخصصات الشرعية؛ ليتمكن الباحث من إدراك أسرار الإسلام عقيدة وشريعة، ويتمكن الفقيه أو المجتهد من ترجيح الآراء الفقهية على بعضها الآخر بما يحقق المصالح للأمة. (نذير، صفحة 353 ومابعدها)
6. أن تكون عملية التطوير عملية شاملة متكاملة، تعتني بجميع عناصر ومكونات المناهج؛ من أهداف ومحتوى وتنظيم ووسائل ومصادر، وكل عناصر البيئة التعلمية ونشاطاتها وتقويمها.
7. اعتبار القران الكريم المصدر الأول للتشريع، والفقه الإسلامي ضروري لمعرفة الأحكام، والسنة النبوية مفسرة للقران.

8.الاعتماد على أهداف تطويرية واضحة المعالم، تسعى إلى تنمية الفرد تنمية شاملة ومتوازنة، تحقق تطلعاته وتعزز ميوله واتجاهاته الإيجابية، بما ينسجم مع مصلحة المجتمع وأهدافه، وطبيعة العصر ومستجدات العلوم الأساسية والنفسية والاجتماعية.

9.تنمية الميول والاتجاهات الإسلامية، وتقويم الانحرافات السلوكية؛ لتحقيق الاتزان النفسي للشخصية المسلمة.

10.الحفاظ على هوية وخصوصية المجتمع المسلم، فلا بد من تقوية الهوية الإسلامية والمحافظة عليها من مخاطر عولمة القيم والتحديات المعاصرة. (شريف علي، 2007، صفحة 14).

11.استمرارية التطوير والإصلاح، ومواكبة العصر ومتطلباته، من خلال تعزيز العلاقة بين المناهج والمجتمع، ذلك أن المناهج هي أداة إصلاح المجتمع وتحقيق أهدافه، فكل تغيير يقع على المجتمع يجب أن تواكبه المناهج الشرعية، فالمناهج والمعايير المثالية التي كانت تصلح في زمن سابق لا تصلح اليوم، ولا يمكن وصفها بالمثالية في المستقبل.

12.الابتعاد عن العشوائية في التخطيط، واستخدام الأساليب العلمية المعتمدة على أدوات تتوافر فيها الشروط العلمية، والتعامل مع النتائج بمنتهى الصدق والموضوعية.

13.الاستفادة من التجارب العالمية لتطوير المناهج، وذلك بالاستعانة بالبحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالتعليم وطرق التدريس، واستراتيجياته ومبادئه وأسسه.

14.مواكبة الاتجاهات التربوية الحديثة، كالتعلم النشط باستخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة، وانتقال الاهتمام من الكم إلى الكيف، وعدم الاهتمام بالحفظ على حساب الفهم، وكذا توظيف التكنولوجيا في التعلم والمعرفة. (دليلة، 2015، صفحة 169)

من خلال هذه المنطلقات يستطيع المتخرج من المؤسسات التعليمية الشرعية، التصدي للتحديات القائمة، والمتمثلة في الدعوات المغرضة للتقليل من شأن الدين، تحت دعاوي تحرير العقول من سلطان الدين، وفصل الدين عن الدولة، والادعاء بأن الإسلام صار شيئًا من الماضي، وأن مناهج التعليم الديني تشجع على التطرف والإرهاب كما يدعي دعاة التغيير، كما يستطيع الباحث والمتخصص في العلوم الشرعية ضمن برنامجه الجديد، أن يركز على النقاط الأساسية والحيوية فيها، وأن يحصل ملكة اجتهادية في أقرب وقت ممكن.

5. المبحث الرابع: الدوافع العلمية والموضوعية لتطوير المناهج وإصلاحها:

لا شك أن المؤسسات التعليمية هي المسؤولة اليوم مسؤولية مباشرة عن صنع الأجيال، وذلك من خلال رسم السياسات الثاقبة، وتحديد المنطلقات الصائبة، وتوجيه الطاقات الشابة بما ينفع المجتمع، فهي المسؤولة عن نهوض الشعوب وتقدم الأمم وتطورها وتوكل إليها مهمة الإصلاح والتطوير.

.15 الدوافع العلمية لتطوير المناهج وإصلاحها:

إن الحاجة تمس اليوم –أكثر من أي وقت مضى– إلى إصلاح المناهج التعليمة التقليدية، في ضوء التحديات والنوازل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، التي استجدت بعد وضع أهداف ومحتويات تلك المناهج، ما يجعلها عاجزة عن إنتاج ذلك الجيل الذي تعقد عليه آمال التمكين ومواكبة العصر وتحديات المستقبل.

كما أن تعهد مناهج العلوم الشرعية بالمراجعة الأمينة الدؤوبة، والتقويم البنَّاء المستمر والتصويب الهادف المتواصل، شأنٌ تألفه الأمم المتقدمة، وتمارسه الشعوب الواعية من أجل الارتقاء وتفعيل دورها وحضورها الفعال؛ ولتلبية حاجات المجتمع المتجدد بتجدد الزمان والمكان، فلا تجديد إلا بالمراجعة والإصلاح والتطوير. (عبد الغني، 2016، صفحة 221) (قطب مصطفى، 1435هـ، صفحة 99)

وليس من الصواب والحق في شيء؛ الجمود على المناهج بأهدافها ومحتوياتها وأساليبها وطرق تقويمها، واتخاذها نصوصاً مقدسة منزلة عن الله، بل لا بد من تعهدها بالتقويم والتصويب والتعديل والتغيير والتطوير؛ لمواكبة الواقع الذي يعيش فيه الناس، وعليه فإنه دون إصلاح مناهج الفكر وتحقيق رؤية أصلية واضحة، لن يستقيم جهد، ولن ينجح عمل، ولن تفيد تضحية، وهذا ما نشأت عليه حضارة الإسلام، وما قامت عليه الحضارات الأخرى من قبل. (حمد عبد العزيز، 1985، صفحة 59)

فإن كان لا يصلح للمرء المسلم أن يتكرر عليه الدرس، فلا يتعظ ولا يهتم، فقد تكررت الدروس والعظات والتجارب، وآن لنا أن ندرك أولوياتنا، ولا نهمل الأسس، مهما كان إلحاح الأحداث، وهجمات التصدي التي تصرفنا عن إعادة بناء الطاقة، التي تولد عنها الجهد الصحيح بالقدر الصحيح، والإسلام بمفهومه الشامل إطار للحياة الإنسانية والحضارة والإعمار البشري، وغاية كل نشاط وجهاد وعمل وتنظيم اجتماعي وإسلامي، فلا يصح إهمال أي جانب منها، أو التقليل من شأنه. (علي أحمد، 2001، صفحة 287)

وعليه فإنه من الواجب العلمي على كاهل علماء الأمة، بذل ما في وسعهم من أجل تجديد عناصر المناهج، أهدافا ومحتويات وأساليب وطرقا، والسعي إلى تخريج الطالب الذي ينفع نفسه ومجتمعه وأمته، ويواكب زمانه وعصره.

.25 الدوافع الموضوعية لتطوير المناهج وإصلاحها:

إن الحقيقة التي لا تخفى على أحد، أن ثمة حاجة ملحة إلى القيام بمراجعة شاملة، للمسألة التعليمية ولمناهج التعليم الديني والدنيوي، إذ من المشاهد أن جل الدول الإسلامية مثلا تعتمد الإسلام مصدرا للتشريع والتقنين، غير أن المتفحص لها لا يجد في الواقع حضورا حقيقيا لهذا الإسلام في الواقع العملي، والسبب الرئيس في ذلك هو الإهمال للجانب التطبيقي والعملي للجوانب الفقهية، وعدم اتضاح الأهداف التعليمية لمناهج العلوم الشرعية، مما يجعل تحقيقها على أرض الواقع أمراً صعب المنال، متعذراً في كثير الأحيان. (قطب مصطفى، 1435هـ، صفحة 89)

كما أن المحتويات التعليمية، ومواد التدريس التي يتم اختيارها ووضعها في المقررات الدراسية، تبالغ في التوسع بالمسائل الخلافية على حساب المسائل المتفق عليها بين عموم الأمة، ومن المعلوم أن الكثير من الاجتهادات الفرعية الظرفية التاريخية، والتي نسجت حولها العديد من المعاني، وألصقت بها الكثير من النصوص الشرعية، وتم تقديمها كأنها أساس من الدين، يجب تمثلها والصدور عنها، والحق أنها مجرد اجتهادات ظرفية تشكلت في ضوء الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي كانت سائدة غداة تدوين التفسير والفقه والعقيدة وغيرها من العلوم الشرعية. (نذير، صفحة 349)

وعليه فإن ثمة ضرورة شرعية ومصلحة زمنية مرعية أكيدة، في إعادة النظر الحصيف المخلص في جملة من تلك المقررات، التي أميتتْ بحثا وتلك المفاهيم التي طواها الدهر وجاوزها، وما تزال تقدم للنشء في جميع المراحل التعليمية، فالواجب السعي إلى تصفية المناهج من كل المواد التي تعلي من شأن التعصب الفقهي والعقدي والتاريخي بين أبناء الأمة الإسلامية.

كما أن جملة من تلك المقررات الشرعية في المؤسسة التعليمية، بعيدة الصلة بالواقع الديني والفكري والاجتماعي والسياسي والثقافي، الذي يعيش فيه المسلم؛ ذلك لأنها في معظم الأحيان تعد من المواد والمقررات التي كانت تصلح لزمان من الأزمنة في منطقة معينة، مما يجعلها عديمة الصلة والعلاقة بواقع الناس وحياتهم، مما يخرج أجيالاً تقتات على فتات القرون الماضية، وتستهلك معارفهم في نوازلهم اللحظية، وتعيد دراسة مشاكلهم وتتعمق في حلولهم وفروع علومهم، ما يضيع جهودهم وأوقاتهم فيما لا طائل منه، ولن تحلم أبدا بإنتاج شيء ذي

بال، بل إن ذلك يكرس الخمول والتخلف والتأخر في شتى الميادين ومجالات الحياة. (قطب مصطفى، 1435هـ، صفحة 94)

كما يجب النظر في العديد من الأساليب والوسائل التعليمية، التي تستخدم لتمكين النشء من المواد والمقررات والموضوعات، التي تقدم لهم عبر مناهج العلوم الإسلامية، وتعاني في كثير من الأحيان خروجاً واضحاً على منهاج النبوة وسير السلف، الذين كانت مناهجهم تجمع بين الترغيب والترهيب، والرحمة بالمتعلم والسماحة وتعليم طريق الجدال بالتي هي أحسن، وعذر المخالف في الاجتهاد والممارسة. (إبراهيم ، 1406هـ، صفحة 39)

بل إن جل الأساليب التربوية في المناهج الشرعية الشائعة، تتخذ من التسلط والترهيب والتعنيف النفسي والجسدي سمات أساسية للتلقين التربوي والتعليمية، التي لا تقبل النقد والحوار، وترفض الابتكار والإبداع، وتقضي على المواهب الناشئة في مهدها، بل إن تلك الأساليب ترى في الحرية الفكرية، والانفتاح والحوار والشفافية في التعامل، والتجرد في الحكم، والموضوعية في الطرح، أساليب مرفوضة غير مقبولة، مما ينعكس سلبا على نوعية الأجيال، التي تتخرج عن طريق هذه الأساليب، المخالفة لأسلوب خير العالمين، وإمام المرسلين، عليه أتم الصلاة وأزكى التسليم (علي أحمد، 2001، صفحة 223).

كما أن إضفاء القطعية والعصمة على المناهج الشرعية، وتجريدها من كل عيب ونقص وقصور، يَبْلُغ بها درجة الثوابت والقواطع، وهذا لا يخفى أنه خلط بين مراتب الأحكام في الحس الشرعي، وترفيع مصمميها وواضعيها بشراً معصومين، لا أنهم مجتهدين يتأثرون بالظروف والأحوال المذهبية والفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي كانت سائدة يوم وضع تلك المناهج لأممهم وشعوبهم (قطب مصطفى، 1435هـ، صفحة 96)

إن ذلك كله أدى بالمؤسسات التعليمية إلى إنتاج أجيال فشلت في تلبية الحاجة الثقافية للأمة، ولم تستطع هذه المؤسسات أداء دور يذكر، في بلوغ سماء العلياء كما بلغها سلفهم الصالح، فلا ترى في هذه الأفواج التي تتخرج من الجامعات والمعاهد الشرعية –إلا القليل النادر– ممن يستطيع التعامل مع النوازل وقضايا المجتمع، ولا من يملك الكفاءة والفعالية المطلوبة، ما يجعل مشكلة المستويات المتدني والمتخلف في بعض الخريجين خاصة في الأطر الأكاديمية، مشكلة يصعب فهمها وحلها بالطرق التي تعالج بها الأمم عادة مشاكلها؛ لأنها نتيجة حتمية للضياع الفكري، والجمود المعرفي، وانعدام الرؤية المعرفية الصحيحة، وفي الأخير يتم تحميل أبناء الأمة مسؤولية الواقع، الذي تعيشه الأمة، التي كان من المفترض أن يكون المتخرج من الجامعة والمعهد الشرعي صاحب فهم وبصيرة لنفع مجتمعه، بما يملكه من الملكة العلمية التي تؤهله للنهوض بأمته، وما لديه من مقومات يستطيع بها أن يواكب الحياة، ويجتهد في النوازل، ويجد الحلول للمعضلات والمشاكل (نذير، صفحة 250).

وعلى العموم فالأمل في الله تعالى، ثم في الغيارى المخلصين الذين يدركون أهمية المراجعة والإصلاح الشامل لمناهج العلوم الإسلامية، بأهدافها ومحتوياتها وأساليبها، تصحيحا لجملة الممارسات الشاذة المخالفة للمقاصد السنيَّة العالية، التي من أجلها نشأت العلوم الإسلامية، التي سعدت بها البشرية، وسلم في ظلها العالم بحرا وجواً.

3.5 مقترحات نظرية لتحسين المناهج وتطويرها:

من أجل تطوير المنهاج الشرعية وتحسينها، عنيت بصياغة بعض المقترحات النظرية من أجل النهوض بها على أسس سليمة، طريقة مستقيمة، أجملها فيما يلي:

1. يجب أن تُبنى المنهاج الشرعية وفق دراسات واقعية، تنطلق من أسس الدين وقواعده، وتلبي للمجتمع حاجياته ومتطلباته، وتعمل على معالجة قضاياه، وتكون أساسا لإصلاحه وتقويمه.
2. تنمية مهارات التفكير الناقد، حتى يكون المتخرج منها مسلحا بعقلية مفكرة وناقدة ومبدعة، من خلال تكريس استراتيجيات التدريس الحديثة، وتنمية القدرات المعرفية، والتدريب على مهارات التصنيف والتمييز والموازنة والتحليل.
3. اعتماد رؤية استشرافية واضحة، قادرة على التخطيط السليم وتتطلع للمستقبل وآفاقه، وتعمل على إعداد دراسات وخطط علمية جادة، تكون نبراسا لتطوير المناهج وإصلاحها.
4. اعتماد هيئة من الخبراء وعلماء الشرعية، يعكفون على إصلاح المناهج وتطويرها، ويهدفون إلى:

أ. توفير نوعية راقية من التعليم، تعمل على تنمية مهارات وقدرات المتعلمين؛ لخدمة المجتمع ومعالجة مشكلاته ونوازله، وتنمي العلاقات الإنسانية القادرة على التعامل مع الآخرين، وترتقي بهم إلى رحاب العالمية بدلا الانغلاق وعدم قبول الآخر.

ب. العمل على الارتقاء بجميع مكونات المنهج وأبعاده العملية والتكوينية؛ تخطيطا وتنفيذا وتقويما، بشكل يضمن رفاهية المجتمع وتقدمه.

ج. العمل على الوصول بمستوى المناهج إلى أفضل صورة ممكنة، وتحقيق الأهداف الدراسية في أقل وقت وجهد وتكلفة.

د. السعي لإكساب المتعلمين قيما أخلاقية عالية، تكون حصنا لهم أمام موجات التفسخ والانحراف والرذيلة، وتغرس فيهم روح الإسلام المبني على العفاف والتسامح والتعايش والحرية.

هـ. تطوير وسائل وأساليب التدريس، من خلال الإصلاح الكيفي والمقصود لكافة المكونات ومحتويات المنهج، ورفع مستوى كفاءته في تحقيق الأهداف.

و. تزويد المتخرجين بمهارات الاتصال والتعامل مع المستجدات وكل ما هو جديد، وتتيح لهم فرصة الانفتاح على عالم البحث والمعرفة.

5. الاهتمام بالميادين العلمية ومحاولة ربطها بعلوم الشريعة، من خلال التنسيق بين البرامج التعلمية في مختلف المراحل، مع العناية بالترجمة واللغات الأجنبية الحية.

6. الاستفادة من التجارب السابقة والدراسات الجادة التي عنيت بتطوير المناهج وإصلاحها، ومحاولة تهذيبها لتتلاءم مع المناهج التعليمية الشريعة وخصوصيتها.

6. الخاتمة:

بعد هذه البحث المختصر، والذي سعيت من خلاله لجمع وتقديم رؤى ومقترحات، أتمنى أن تسهم في إثراء مزيد من النقاش والحوار، واكتشاف أعمق المشكلات، وتطوير حلول جديدة للمناهج التدريسية الشرعية، ما يساهم في ربط واقع العلوم الإسلامية بالمتجمع، وكذا السعي إلى جعل المنتسبين إليها يواكبون مستجدات العصر ونوازله، وذلك بتقديم دراسة تعنى بتطوير المناهج الشرعية وطرق التدريس، والإسهام في الارتقاء بها وتطوير أدائها.

ولا شك أن هذه المرحلة التي تعيشها الأمة، تحمل الكثير من العواصف وإرهاصات التغيير والتطوير، كما أن الحاجة تبدو ملحة للتطوير الإيجابي للتعليم الشرعي ومناهجه ومؤسساته، حتى يستطيع المنتسب للعلوم الشرعية أن يبادر ويكون فعالا في مجتمعه، وإن لم يشمر رعاة التعلم الشرعي والقائمين عليه، ويأخذوا بزمام المبادرة بالتطوير والتقويم، فسيجدون أنفسهم عالة على غيرهم، مقلدين لا مبدعين لا دور لهم وللمتخرجين عنهم، فاقدين لمساحة مهمة كانوا يشغلونها، خاصة مع اتساع دائرة العداوة، وكثرة المتكالبين على العلوم الشرعية من أعداء الدين وأذنابهم، من علمانيين وملحدين، وكذا بعض الطوائف التي تنتسب للدين، ولكنها تعاني من سوء الفهم وانعدام البصيرة.

ولا يماري أحد من عقلاء الأمة المنصفين، أن سد الفُرَجِ والمبالغة في تحويط حياض الدين والذب عنه، ليس خياراً ملائماً ودائما، بل يجب على المخلصين والغيورين من حملة العلم الشرعي والمشتغلين به؛ أن ينتدبوا من يحمل راية التجديد ويتولى زمام المبادرة، بإصلاح إيجابي هم من يصنعه، وهم من يتولاه ويرعاه، وأن ينتقلوا من موقف الدفاع وانتقاد المعارضين والمخالفين، إلى موقف التقويم الموضوعي والعمل الجاد المثمر.

وعِظم شأن التعليم الشرعي، واتساع دائرته زمانا ومكانا وموضوعاً، وكذا تنوع مجالاته وميادينه، وإجماع الباحثين أن المناهج التعليمية لا تصلح لكل زمان ومكان، فلا يصحُّ أن يكون إصلاحها مرةً في كل جيل، ولا يمكن أن يصلح تعليم هذا الجيل بما صلح به الذي قبله، كما أن المناهج ليست صورة يمكن استنساخها على كل الاختصاصات، كل ذلك يفرض أن تكون مشروعات التطوير وبرامجه نتاج عمل جماعي، وألا يختزل الأمر في آراء فردية وأحكام مسبقة.

أسأل الله أن يهيئ لهذه للأمة أمرا رشدا، وأن ينصر العلم وأهله، ويخذل المفسدين ويبطل كيدهم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين.

.

5. قائمة المراجع:

1. إبراهيم عبد اللطيف فؤاد. (1975). مدخل إلى التربية الاسلامية (الإصدار 1). مصر.
2. الأزدي أبو بكر. (1987). جمهرة اللغة (الإصدار 1). لبنان: دار العالم للملايين.
3. الزبيدي أبو الفيض. (بلا تاريخ). تاج العروس (الإصدار 6). لبنان: دار الهدابة.
4. الشافعي إبراهيم . (1406ه). التربية الاسلامية وطرق تدريسها (الإصدار 1). الكويت: مكتبة الفلاح.
5. الصويغ عبد المحسن. (2002). المناهج الشرعية في الجامعات الاسلامية (الإصدار 1). السعودية: دار التجديد.
6. الفرحان إسحاق أحمد. (1399ه). نحو صياغة إسلامية لمناهج التربية والتعليم (الإصدار 1). قطر: مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية.
7. الفرحان إسحاق أحمد. (1984). المناهج التربوية بين الأصالة والمعاصرة (الإصدار 1). الأردن: دار الفرقان.
8. اليوسف حمد عبد العزيز. (1985). مدى استخدام الوسائل التعليمية في تديس المواد الدينية رسالة ماجستير. السعودية: كلية التربية.
9. براخلية عبد الغني. (01 06, 2016). العلوم الاجتماعية بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات الواقع الاجتماعي – نظرة تحليلية في ظل النظام الجديد –. الخلدونية، 9(1)، صفحة 321.
10. برو محمد، رحموني دليلة. (01 03, 2015). المناهج التعلمية بين التطور وتحديات المستقبل. الممارسات اللّغويّة(06)، صفحة 169.
11. حسين سليمان قورة. (1977). الأصول التربوية في بناء المناهج (المجلد 5). مصر: دار المعارف.
12. حلمي أحمد الوكيل. (1999). المناهج، المفهوم، العناصر، الأسس، التنظيمات، اتطوير. مصر: مكتبة الأنجلو.

13. حماد شريف علي. (2007). تحديات تغيير المناهج الشرعية في العالم الإسلامي. الاسلام وتحديات المعاصرة كلية الدين، الجامعة الاسلامية.
14. حمادو نذير. (بلا تاريخ). مناهج التكوين في العلوم الاسلامية – نظرة تحليلية نقدية –. 8(15).
15. سانو قطب مصطفى. (1435هـ). مناهج العلوم الاسلامية و المتغيرات العالمية. كتاب الأمة(160).
16. عبد الله عبد الرحمن صالح. (1991). مدخل إلى التربية الاسلامية (الإصدار 1). الأردن: دار الفكر.
17. عبد الموجود محمد عزت، و زملاؤه. (1981). أساسيات المنهج و تطبيقاته. مصر: دار الثقافة للطباعة و النشر.
18. مجمع اللغة العربية. (1979). المعجم الوجيز. مصر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
19. محمود الحيلة، توفيق مرعي. (2002). المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها،عناصرها، أسسها، عملياتها. الأردن: المسيرة للنشر والتوزيع.
20. مدكور علي أحمد. (2001). مناهج التربية أسسها و تطبيقاتها (الإصدار 1). دار الفكر العربي.